مقـدمـــــة:

ساد في المجتمعات القديمة العديد من السلوكات الاجتماعية من قبل حكامها كأفعال تهدف إلى تقديم يد العون لبعض الفئات المحتاجة كرعاية وتكفل بهم لأجل تحسين ظروفهم الحياتية، وتباينت هذه السلوكات حسب التركيبة الاجتماعية والإيديولوجية لهذه المجتمعات،إلا أنها كانت عبارة على نهج متبع لعلاج الآفات التي يتخبط فيها مهمشي و محرومي أهالي هذه المجتمعات، من دون وجود إطار قانوني واضح يبين كيفية تنفيذ الخدمات الرعائية،مع أن حلم الرفاه مترسخا في الإنسان منذ القدم.

فالحروب العالمية والأزمات الاقتصادية التي وقعت للرأسمالية زادت في رغبة صناع القرار بأوربا بداية من ضرورة تدخل الدولة لترعى وتحمي من تضرر منها خاصة العمال و الفلاحين وأصحاب الحرف.
لذا أخذت عديد الدول شعار دولة الرفاه كأسلوب أنسب للقضاء على الصراع الطبقي وتنمية مظاهر الرفاهية وتحقيق أثارها الاجتماعية مما يستلزم دورا نشيطا وإيجابيا للدول.[1]

إن الحقل الذي تظهر فيه معالم خدمة ورعاية الفئات الهشة كفعل رسمي يقوم به النظام السياسي هي حقل السياسة العامة ،إذ يعد أحد أهم إهتمامات باحثي هذا الحقل،لما له من دور في الاستجابة لمدخلات هذا النظام،إضافة إلى تعدد أبعاده و الكيفيات التي يرسم بها على الصعيدين الكلي والجزئي.

إن السياسة الإجتماعية هي الدرب الذي تتبناه أي حكومة في العالم لحل مشكلاتها الإجتماعية، إعتمادا على جملة من الاعتبارات المعينة بما يحقق الحياة الكريمة لمواطنيها.

إن الجزائر من الدول التي إتبعت نهج إصلاح برامجها الاجتماعية والتي واكبت بداية مرحلة التعددية، حيث كانت أحد القضايا الموضوع في جدول أعمال السلطة كمشروع وطني قطاعي وملف موكل للجماعات المحلية والآليات المحلية الأخرى.

جاءت الاتجاهات الجديدة في البرامج الاجتماعية في إطار التحول الى سياسات إجتماعية مضمونها الوصول إلى رفاه الفئات المحرومة بما يساهم في مشاركتهم في التنمية.

إن العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر وما أفرزته من مآسي وطنية زادت من الطرح الرامي الى تكريس السياسة الإجتماعية وتفعيلها لتنقل المجتمع من حالة الركود والتخلف الى وضع التقدم والقوة،والسير في طريق النمو و الإرتقاء الى ما هو أفضل.[2]

إن وضعية دور الجماعات المحلية في صلب السياسة الإجتماعية تعكس بلا شك التوجه العام للسلطة السياسية الجزائرية في عملية تفعيل وتطبيق مضمون هذه السياسة على المستوى المحلي،ومنها مشاركة قوى المجتمع عبر السبل المشروعة لصناعة السياسات الإجتماعية وتنفيذها في إطار التنمية المحلية،وأدرك المجتمع المحلي بأطيافه مسؤولية و جوهرية دوره في تفعيل السياسة الإجتماعية على مستوى ولايات وبلديات

1- أحمد السيد النجار وآخرون،**دولة الرفاهية الإجتماعية**،بيروت(لبنان)،منشورات مركز الدراسات العربية،2006،ص181.

2- أحمد شرفي،تجربة التنمية المحلية في الجزائر،**مجلة العلوم الإنسانية**،جامعة دمشق(سوريا)،السنة السادسة،العدد40،2009،ص02.

الجزائر ومدى تحقق الأهداف التي تحول الفقير من مستهلك إلى عنصر مشارك ومساهم في الاستراتيجية التنموية المحلية،ويبقى الحكم على نجاح ذلك أو عدمه هو هدف هذا البحث .

من خلال هذه الدراسة سوف نحاول أن نتعرف على كل ذلك من خلال التأصيل التأريخي والمعرفي للموضوع المطروح من حيث الإطلاع على المفهوم الاصطلاحي والتحكم في مفرداته، وخلفية ذلك عند المفكرين السياسيين،وأسسه الفلسفية،مع الوقوف على هذه الحالة و تحليل الأطر القانونية الدالة على دور الجماعات المحلية،كما سنقف على واقع هذه السياسة في الجزائر ،ويليها جانب الممارسة في الواقع تحت مجهر التحليل والتمعن إلى أن يتأكد ذلك أو ينفى ،كل هذا يتضح بالإحتكاك مع الأطراف المعنية بهذا الموضوع.

1-أهمية الدراسة:

- تؤدي هذه الدراسة الى جمع مادة علمية نظرية حول دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الإجتماعية بشكل عام،وأيضا تطبيقها محليا،إذ تمثل المفاهيم المندرجة ضمن هذا الجانب مثل السياسة العامة،الأجهزة التنفيذية المحلية،الآليات المجتمعية،المواطن صورة تفاعلية بينهم جلية المشاهدة والتقييم.
- تتجلى أهمية هذه الدراسة في التوجه الذي يتعلق بدور الفواعل المحلية في رسم السياسات العامة المحلية، من خلال الأليات المحلية الرسمية وغير رسمية التي تفعل مضمون السياسة الاجتماعية بالتوجهات الجديدة والمرجعيات المتعددة لصناعتها لأجل الوصول الى الغايات التي ترتقي بالفرد الى مستوى الرفاه.
- اللامركزية الإدارية أحد أهم ركائز نجاح السياسة الاجتماعية إداريا.
- إكتشاف مدى حقيقة إهتمام الحكومة الجزائرية بدور الجماعات المحلية في تفعيل السياسات الإجتماعية،وهذا من خلال مخرجاتها القانونية الخاصة بتكريس هذا الدور،،ومحاولة التعرف على توجهها المستقبلي في ذلك.
- وأساسا تكمن أهمية هذه الدراسة حسب تصورنا على الأقل أن أحد أهم مواضيع الساعة، والتي أثيرت في إطار النقاش الدائر في الجزائر حول بناء نموذج يحقق الرفاه للفقراء إنطلاقا من الدور الجوهري للجماعات المحلية وكافة الفواعل المحلية الاخرى للقيام بهذه المهام ،وتشير لا محال الممارسة الميدانية الى نجاح هذا الدور أو عدمه.
- محاول الباحث إثبات أو نفي ما أصبح منتشر حول عدم مقدرة الجماعات المحلية في تحقيق أبسط شروط الرفاهية والاستغلال الافضل للطاقات المستفيدة من مضمون السياسة الاجتماعية بصفة عامة.
- الاطلاع على حالة هذه القضية المدروسة ميدانيا،وذلك خلال فترة 2010-2015 بولاية الوادي،للوصول الى محاولة لصياغة حلول علها تصلح أن تكون تعميمات للظاهرة وطنيا.

2- أسباب إختيار الموضوع:

تعود أسباب إختيار هذا الموضوع الى نوعين ،فهناك أسباب موضوعية، تمليها الدوافع العلمية والواقعية،وأخرى نابعة من الذات دافعة للبحث في إطار موضوعي:

- المبررات الموضوعية:

- إن إختيار موضوع البحث هذا يتعلق بالأساس بالأهداف المدرجة ضمن التخصص الذي زاول فيه الباحث الدراسة النظرية وهو السياسة العامة،إذ يعتبر موضوع دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الاجتماعية طرح جديد ينطوي في حقل السياسة العامة المحلية.

- تحليل القوانين والنصوص التنظيمية المعمول بها والتي تعكس السياسات العمومية المنتهجة من طرف الدولة تجاه موضوع الدور العام والمحلي للجماعات المحلية في تفعيل السياسات العامة والمحلية.

- تشخيص علاقة الفواعل المحلية الرسمية وغير رسمية الأخرى بموضوع الدور في تفعيل السياسة الإجتماعية،حيث أن الأصل في الإشتراك إضافة الى الجماعات المحلية الأطراف الأخرى برعاية وتجسيد موضوع تفعيل السياسة الاجتماعية من خلال الإسهامات الكبير بالمشاركة رسم السياسة الإجتماعية الهادفة لتحقيق الرفاهية للفئات المحرومة وتنمية الطاقات البشرية لهؤلاء لأجل المساهمة في برامج التنمية المحلية،وسنسعى إلى أن نقارن بين ما هو كائن و ما يجب أن يكون.

- المساهمة في تشخيص الواقع المحلي الذي تتضح فيه المشاركات المختلفة للفواعل المحلية لتفعيل حقيقي للسياسات الإجتماعية،كما أن ندرة الدراسات العلمية التي عنت بموضوع دور الجماعات المحلية على المستوى الكلي والجزئي،لا سيما الجانب المتعلق بموضوع دراستنا هذه،ساهم في عزيمة التوغل في حيثياته وبعض تفاصيله.

المبرارات الذاتية:

- الرغبة و الإهتمام بدراسة القضايا المتعلقة بالسياسة العامة وعلاقتها بالمجتمع،لأجل إظهار نواحي النقص المؤدي الى التطوير والتحديث.

- الميل إلى الإحاطة بقضية دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الإجتماعية في ولاية الوادي،بإعتبارها مقر إقامة الباحث،لطالما عايش الوسط الإجتماعي بها وعرف مدى سخط بعض الفئات المحرومة من السياسات الإجتماعية المتخذة محليا.

- واكب عملية التحضير لإعداد هذا البحث حدوث تحول طارئ في السعر العالمي للنفط مما أفرز هذا إنتهاج السلطة الجزائرية لسياسة التقشف(المال العام) أوآخر 2015 مما يؤدي بلا شك الى زيادة مستويات البؤس الإجتماعي محليا ووطنيا.

3-أدبيات الدراسة:

إن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع بصغة " دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الإجتماعية-الإطار الدال والممارسة الميدانية"، تكاد تنعدم،إلا أنه لا يعني عدم وجود أعمال قريبة تحاذي هذا الموضوع في البعض من أجزائه،أما عن الإسقاط الميداني لهذه الدراسة بولاية الوادي فهو بتأكيد غير موجود.

إن أول ما لفت إنتباهنا العلمي لدراسة موضوع دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الاجتماعية هو مذكرة ماجستير للباحث مسعود البلي بعنوان"واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة "،[1] حيث تم التركيز هنا على واقع السياسة الاجتماعية في الإطار الوطني،مع ربط الباحث لمضمون هذه السياسة بالتوجهات الكلاسيكية(التعليم،الصحة،التشغيل والسكن)،دون الإشارة منه للتوجهات الجديدة التي تؤدي الى رفاه ورقي الفئات الاكثر حرمانا في المجتمع(المعاقين الطفولة،المرأة المعنفة...)،من خلال الدور المحلي للفواعل الرسمية وغير رسمية. إضافة الى المحاضرات المقدمة في إطار الدراسة النظرية لمتطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص سياسة عامة وإدارة محلية خصوصا محاضرات مقياس "الأطر النظرية للسياسة العامة"[2]، وهي المحاضرات التي تناولت مراحل رسم السياسة العامة والوظائف الأساسية التي تحققها والفاعلون الذين يرسمونها،ولفتا إنتباهنا مقال للباحث الجزائري حاج قويدر قورين بعنوان" ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الإجتماعي في ظل الطفرة المالية،البطالة والتضخم"،[3] حيث ركز الباحث هنا على عرض المسببات الجديدة لتنامي ظاهرة الفقر والتي كانت عبارة على نتائج لتحولات إقتصادية

،الطفرة المالية والجريمة المنظمة،مضيفا لتحولات داخلية كالتسرب المدرسي،عمالة الأطفال،وإنعكست هذه التغيرات على النسيج الإجتماعي الجزائري،من دون أن بعرض بعض الفئات الأخرى التي تضررت من هذه التغيرات كالمعاقين مثلا،كما كان إهتمام الباحث لهذه المشكلة من منظور عام دون الإشارة لها من جانب محلي.

1- مسعود البلي،"**واقع السياسات الاجتماعية في الجزائر ومدى ارتباطها بالتنمية المستدامة** "،(مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة باتنة،2009)،ص01.

2- عبد الفتاح حلواجي،"**الأطر النظرية للسياسة العامة**"،(محاضرات لطلبة الماستر سياسة عامة وإدارة محلية غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة حمه لخضر الوادي،2016/2015).

3- حاج قويدر قورين، "ظاهرة الفقر في الجزائر و آثارها على النسيج الإجتماعي في ظل الطفرة المالية،البطالة والتضخم"،**مجلة أكاديمية الدراسات الاجتماعية**،جامعة الشلف،العدد 12،جوان 2014،ص02.

وتناول إصدار لعدد من الباحثين ،كأحمد السيد النجار و زياد الحافظ وآخرون بمركز دراسات الوحدة العربية بعنوان"دولة الرفاهية الإجتماعية"،[1]إذ كان عبارة على مناقشات وبحوث فكرية تتعلق بالتنظير لهذا المفهوم بشكل عام ،وفق زوايا متعددة (إجتماعية،إقتصادية)، من دون عرضه في الإطار المحلي .

– شكلت الوثائق الرسمية المرتبطة بمجال الدراسة إضافة في بلورة أفكارها،وهي المتمثلة بالأخص في الدستور.، وبقية النصوص القانونية ومخططات العمل الحكومية المتعلقة بتنظيم وتنفيذ السياسات والبرامج الإجتماعية المحلية والوطنية، بإعتبارها مجال لإعداد السياسات الإجتماعية المرتبطة بالجماعات المحلية وباقي الأجهزة المحلية الأخرى. إن الدراسات السابقة الذكر ركزت في مجملها على جوانب يغلب عليها الطابع النظري والعمومي دون الإشارة على موقعها في الإطار المحلي،إلا أنها شكلت إنطلاقا للبحث في فحوى هذا الموضوع.

4-إشكالية الدراسة:

إن موضوع دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الإجتماعية يطرح ويناقش في ظل النظم التي تتبنى سياسات الرفاه الإجتماعي وتعتبرها مسؤولية لكل الفواعل وفي جميع مستويات الدولة،فتتبع مسار الدور الذي تقوم به الجماعات المحلية وباقي الآليات المحلية الأخرى لتفعيل السياسات الإجتماعية، يذهب بنا هذا إلى وضع أسس نظرية وقانونية وتنظيمية لهذه الدراسة ،وكذا البناء التطبيقي وتقييمه ميدانيا،ومنه نحتاج إلى أن نجيب على الإشكالية المركزية التالية:

– إلى أي مدى تسهم الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الإجتماعية لتحقيق رفاه الفئات الهشة ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

– ما هو مفهوم الجماعات المحلية،وما هي صلاحياتها في الإطار المحلي؟

– ما هو مفهوم السياسة الاجتماعية، وما هي مراحل وفواعل صنعها؟.

– هل و جود نمط اللامركزية الإدارية كافي لدفع السياسة الاجتماعية محليا إلى النجاح في الجزائر؟.

– هل حققت الجماعات المحلية تفعيلا حقيقيا للسياسة الاجتماعية في ولاية الوادي ؟.

1 – أحمد السيد النجار وآخرون،**دولة الرفاهية الإجتماعية**،بيروت(لبنان)،مركز دراسات الوحدة العربية،2006،ص03.

5-حدود المشكلة البحثية:

إن المشكلة التي سوف يعالجها البحث لها حدود موضوعية وأخرى زمانية ومكانية:

- **المجال الموضوعي:**

إن هذه الدراسة تتناول موضوع دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الإجتماعية من حيث الإطار الدال وفي واقع الممارسة الميدانية من خلال بحثنا هذا،محدد في إطار الجماعات المحلية والآليات المحلية الرسمية وغير رسمية(الولاية،البلدية،المديريات التنفيذية ومنظمات المجتمع المدني).

- **المجال المكاني:**

إن الدراسة ستكون مقتصرة على مستوى ولاية الوادي.

- **المجال الزمني:** نسقط هذه الآليات في الفترة 2010-2015. بإعتبار أن المخطط الخماسي لولاية يندرج ضمن هذا المجال(2010-2014).

6-الفرضيات :

بعد تحديد الإشكالية الرئيسية للموضوع والأسئلة الفرعية التفصيلية لها،يمكن صياغة فرضيتين مركزيتين على النحو التالي:

- تتوقف مساهمة الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الإجتماعية على مدى إتباعها للإتجاهات الجديدة في مضامين هذه الأخيرة.

- تتحكم في تفعيل مضمون السياسة الاجتماعية ممارستيا ،تدخل فواعل محلية رسمية وغير رسمية،

إن عملية صياغة هاتين الفرضيتين تنطلق أساسا في الإطار العام للإشكالية الأساسية لموضوع بحثنا،حيث تتضمن علاقة سببية تتمثل في علاقة المتغير التابع بالمتغير المستقل،إذ يمثل بالنسبة للفرضية الأولى " نجاح دور الجماعات المحلية في القضاء على مظاهر التهميش الإجتماعي في الجزائر" متغيرا تابعا، و"الإتجاهات الجديدة في تنفيذ سياسات الرفاه" تشكل متغيرا مستقلا.

أما في ما يتعلق بالفرضية المركزية الثانية،فنعتبر" تدخل الفواعل المحلية الرسمية وغير رسمية " تشكل متغيرا مستقلا و" تفعيل مضمون السياسة الاجتماعية ممارستيا " متغيرا تابعا،أما الفرضيات الفرعية فهي تتعلق أساسا بخطة الدراسة و الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية،وتتمثل في أربع"04" فرضيات وهي:

- الجماعات المحلية هي كيان محلي يعبر على اللامركزية الإدارية وله صلاحيات إجتماعية واسعة.

- السياسة الإجتماعية هي برنامج منظم ودائم تشترك فيه كل الفواعل الرسمية وغير رسمية.

- اللامركزية الادارية كافية لنجاح السياسة الإجتماعية محليا في الجزائر.

- الجماعات المحلية لوحدها قادرة على تفعيل السياسة الإجتماعية بولاية الوادي.

7-الإطار المنهجي:

تمثل مناهج البحث الأبعاد النظرية والعلمية التي يجري داخلها البحث،والتي توجه مسار البحث نحو أهدافه،حيث يخضع كل موضوع محل دراسة الى منهج مناسب له،[1]لذا إرتأينا الإعتماد على منهجين نعتقد أنها الانسب بإيصالنا الى درجة من الدقة والحياد العلمي ومن ثم الى الدراسة،حيث سوف نستعمل المناهج التالية:

1- **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي يهتم بدراسة الأوضاع الراهنة من حيث خصائصها و وإشكالها وعلاقتها بالمتغيرات المؤثرة فيها،ويشتمل على عمليات التنبؤ بمستقبل الظواهر والقضايا،حيث سيمكننا هذا المنهج في الوقوف على الدور العام للجماعات المحلية في رسم السياسات العامة في الإطار الكلي والجزئي(المحلي)،ومنه خصوصا في حقل السياسات العمومية،وكذاالممارسة الميدانية في الواقع الجزائري بأخذ ولاية الوادي كمجال دراسة.

2- **منهج دراسة الحالة:**

وهو عبارة على عن دراسة متعمقة لنموذج واحد أو أكثر لعينة يقصد منها الوصول الى تعميمات الى ماهو أوسع عن طريق دراسة نموذج مختار،[2]من حيث علاقته بالكل الذي يحتويه،أي أنه نوع من البحث المتعمق في فردية وحدة إجتماعية،سواء كانت الوحدة فردا أو أسرة أو قبيلة أو منظمة أو مجتمعا محليا أو مجتمعا عاما.

كما أنه يهدف الى جمع البيانات والمعلومات المفصلة للوحدة محل الدراسة،ومن ثم تحليل نتائجها للوصول الى تعميمات يمكن تطبيقها،وسيكون مناسبا لدراستنا من خلال أدواته بالنظر الى طبيعة موضوعنا،وهو دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الإجتماعية والمتغيرات التي تؤثر فيه من أنظمة وقوانين وبرامج و إسهامات للجماعات المحلية وباقي الاليات المحلية الاخرى لتفعيل السياسة الاجتماعية لتحقيق الرفاه للفئات الهشة والاثار والنتائج المترتبة على هذا الدور.

وعن الادوات البحثية لجمع البيانات والمعلومات فقد إعتمدنا على الادوات التالية:

3- **الملاحظة:** ونعني بها الملاحظة العلمية بغرض الوصول الى حقائق علمية سواءا عن طريق الوصف أوعن طريق تعميق ذلك من خلال الكشف عن طبيعة القضايا والظواهر الناشئة ضمن الممارسة الميدانية للعمليات المندرجة في موضوع دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الإجتماعية،وبالتالي التعرف على الخاصيات الجوهرية لهذا الموضوع.

1-مصباح عامر،**منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**،ط2،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2010،ص49.

2-عمار بوحوش،**مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث**،الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1995،ص102.

4-المقابلة:

هي إحد أهم وسائل جمع البيانات،وتعتبر أداة بحثية علمية في بحثنا،تقوم على الاتصال اللغوي بغية الإلمام بمعطيات لها علاقة مع الهدف المسطر، وتبينا أن لها أهمية في خلق حوار بين الباحث والمبحوثين،وتتحقق من خلالها عدة أهداف كونت إثراءا للدراسة في الجانب الممارساتي مع المبحوثين،وذلك من خلال تحضير مجموعة من المقابلات وتوجيه أسئلة لأصحاب الشأن المحلي نواب وطنيين(نائب بالمجلس الشعبي الوطني) و محليين وإطارات الوصاية وكوادر نشطاء في جمعيات محلية...

8- <u>الإطار النظري:</u>

لفهم أي ظاهرة إجتماعية أو سياسية أو إقتصادية يتقرب إليها بإستعمال المقاربات النظرية، ولتأطير هذا الموضوع إستعملنا ثلاث مقاربات هم:

- **الاقتراب الوظيفي:** إنطلق المفكر جابريل ألموند في صياغة هذا الاقتراب الى فكرة أن النظام السياسي يمارس نمطين من الوظائف لأجل إستمراره وإستقراره وتشمل :

- وظيفة التحويل : وتتم من خلال عمليات جمع المطالب وتحويلها الى مشكلات في أجندة السلطة،وتظهر في هذا البحث في المشكلات الإجتماعية المطروحة في أعمال الجماعات المحلية و الفواعل المحلية الأخرى.

- الوظيفة الإستخراجية: وتتعلق بوظائف صنع القرار وتنفيذه وهذا بالنظر الى المصادر والمرجعية التي إستند لها صاحب السلطة،وتتجلى هنا من خلال نظام المداولات لدى المجالس النيابية والقواعد التنظيمية التي توجهه لأجل تجسيد البرامج الاجتماعية محليا.

فهذا الاقتراب مناسبا لموضوعنا كونه يمكننا من معرفة وظائف السياسة الإجتماعية في إطارها الجزئي وصانعوها المحليين.

- **الاقتراب القانوني:** ويعتبر الأقدم في دراسة الظواهر السياسية،ويقوم على دراسة صلاحيات الاجهزة الحكومية والعلاقات القانونية بينها ومدى تطابق الانشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية وذلك من زوايا المشروعية وكذا القواعد الحكومية أو القرار السياسي أو المؤسسة الدستورية المخولة قانونا لذلك،[1] وإقترابنا للبحث في دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الإجتماعية من خلال معرفة الصلاحيات العامة لهذه الجماعات وكذا برامجها ومدى قانونيتها ومشروعيتها،وما تتضمنه من بنود ومواد تتعلق بحماية الفئات الهشة ،ومطابقة ذلك بالممارسة الميدانية،ولاحظنا

1- عبد القادر عبد العالي،"**النظم السياسية المقارنة**"،(محاضرات لطلبة ليسانس تنظيمات إدارية وسياسية غير منشورة،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة سعيدة،2008/2007)،ص30.

التطابق أحيانا والخرق والتجاوز أحيانا أخرى،وشكلية بعض النصوص القانونية لمواجهة المشكلات المحلية محل الدراسة.

- **إقتراب العلاقة بين الدولة والمجتمع:** يرجع هذا الاقتراب الى إنتقادات " جويل ميجدال " للدراسات التي تاولت العالم الثالث،خاصة عملية التغيير فيها،حيث رد على نظريات التحديث والتنمية،ودعا إلى صياغة اقتراب يتعلق بالعلاقة بين الدولة والمجتمع ويهتم بعملية التفاعل بينهما.

إن الدور العام للجماعات المحلية يلخص العلاقة بين الدولة والمجتمع ،فالوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي ممثلان للدولة محليا،كما أن الدوائر التنفيذية المحلية صورة لوصاية وتفويض الدولة لها،فالمهام المسندة قانونيا لهؤلاء تقتضي فتح المجال للمجتمع في ممارسة وظائف الدولة ضمن منظومة الدور التشاركي لكل الأطياف المجتمعية في صنع السياسة الاجتماعية،وهذا تحت رقابة الدولة،بما يحقق تنفيذها كانت مركزية أو محلية.

9- الإطار الايتيمولوجي :

نعرض هنا أهم المفاهيم المضمونية التي وردت بالدراسة:

- **الجماعات المحلية :**

هي مجموعة الأجهزة التنفيذية والفنية على المستوى المحلي،تتولى إدارة الشؤون المحلية والخدمات العامة ذات طابع المحلي ،قد تكون منتخبة أو معينة،وتباشر اختصاصاتها عن طريق النقل أو التفويض،في توزيع الوظيفة الإدارية في الدولة بين الأجهزة المركزية في العاصمة وهيئات محلية مستقلة عنها.[1]وتعد السياسات المرتبطة بترقية الجانب الإجتماعي أحد أهم إهتماماتها.

- **الرفاه الاجتماعي :**

ويتعلق بالخدمات والنفقات التي يدعم بها الأشخاص من فقراء وعجزة ومن هو في وضع إجتماعي صعب لتحقيق العيش الكريم لهم ،من قبل مؤسسات المجتمع المختلفة الحكومية وغير حكومية.

- **السياسة العامة:**

وهي المرحلة المحورية في العملية السياسية،فنظام الحكم في أي دولة هو الذي يحدد كيفية صنع السياسة ودور القوى المؤثرة فيها،بإعتبارها مجموعة العمليات والمراحل تتفاعل وتشارك فيها أجهزة حكومية وغير حكومية متعددة،للوصول الى برامج هادفة تعود بآثار على هؤلاء والفئات المعنية بها. وقد تكون سياسات عامة وطنية أو محلية ولها صور متعددة مصرح بها، كالخطابات الرسمية ، القرارات،البرامج والمشاريع التنموية،أو غير مصرح بها كالسكوت على بعض القضايا العالقة من طرف الأطراف الفاعلة لها.

1-عثمان عزيزي،**دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة**(مذكرة ماجستير غير منشورة،كلية علوم الارض، جامعة قسنطينة،2008)،ص25.

- السياسة الاجتماعية :

هي جملة المساعدات الاجتماعية التي تستهدف في شكلها التقليدي توفير الاحتياجات الأساسية للطبقات الفقيرة في المجتمع،أما صورتها الحديثة هي مجموعة البرامج والمشاريع الاجتماعية الدائمة التي تشترك فيها الأطياف الرسمية وغير رسمية ،والتي تهدف للتحقيق الرفاه للفئات الهشة بما يؤدي لهؤلاء للمشاركة في التنمية بأبعادها المختلفة.

- الإقصاء الإجتماعي :

وهو الإجحاف في حق فرد ما مقارنة بغيره من الأفراد،فيؤدي الى المساس بحقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية،ويضعف قدرته على الحصول على الخدمات والسلع،ويعوق دوره كعنصر فاعل في المجتمع.

- دولة الرفاه :

يشير هذا المفهوم الى أن الدولة هي المسؤولة لوحدها عن ضمان الحد الادنى للمعيشة للمواطنيها بدون أي تفرقة أو تمييز ،وذلك بتوفير الخدمات الأساسية اللازمة لتحقيق الرفاهية كالصحة والتعليم والإسكان لكل مواطن،وجاء هذا الطرح عقب نهاية الحرب العالمية الثانية بأوربا في إطار سياسة تحسين الوضع الإجتماعي المزري نتيجة آثار الحرب.

- الاتجاهات الجديدة في مضمون السياسة الاجتماعية :

وهي التحولات التي طرأت في محتوى البرامج الاجتماعية الحكومية الهادفة الى تحقيق رفاه المواطن،من خلال التخلي على الطرح الكلاسيكي في مضمونها (توفير الكفاف) وفي من يعدها(الدولة) إلى طرح جديد(تحقيق الرفاهية) يكون أحد وسائل التنمية المحلية والوطنية بمشاركة الدولة و أجهزتها مع الفواعل الأخرى، حيث واكب هذا التحول بروز مفهومي الدولة الحديثة،الحكم الراشد والتنمية المستدامة.

- التحويلات الاجتماعية:

وتشمل مجموعة التدابير الحمائية التي تؤهل الإنسان للحصول عل إحتياجته الأساسية من مأكل ومسكن وملبس والعلاج ،خاصة في الظروف الصعبة الطبيعية أو الاقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة،ويعبر عنها برزنامة من المساعدات والمنح المالية للفئات الضعيفة، وتعتبر المكون الرئيسي للسياسة العامة المرتبطة بالجانب الاجتماعي.

10-هيكلة الدراسة:

بناءا على الإشكالية المطروحة،والتساؤلات المرفقة والفرضيات المقترحة،وسعيا لتحقيق الغاية المأمولة من هذه الدراسة إستدعى تناولها بثلاثة فصول،كما يحتوي كل فصل على مجموعة من العناصر التفصيلية.

سنتناول في الفصل الأول الجانب النظري للموضوع بعنوان الإطار النظري للجماعات المحلية والسياسة الإجتماعية وواقعهما في الجزائر،إذ نحيط بمفهومي الجماعات المحلية والسياسة الاجتماعية والطرح الفلسفي لمضمونهما وأهم المتغيرات التي تتدرج ضمنهما، وفي الفصل الثاني نسرد واقع السياسة الإجتماعية في الجزائر ومحلها في المنظومة القانونية وأجندة السياسات العامة المتعلقة بمعالجة الآفات الاجتماعية وفق المنظور الجديد المتبع في ذلك.

أما فيما يخص الفصل الثالث نتقرب من خلاله لفهم هذا الموضوع ميدانيا،بإسقاط ما عرفناه نظريا ونقيسه في الواقع،بجملة من المكونات المحلية التي تصب في حيز الموضوع،وذلك بالتطرق لمجال الدراسة المكانية في ولاية الوادي (الجزائر)،و الزمنية للفترة الممتدة(2010-2015)،متناولين دور الجماعات المحلية في تفعيل السياسة الإجتماعية وفق هذه البيئة،حتى نصل إلى نتائج الدراسة الميدانية وتقييم عام وصياغة إستنتاجات حول العينة محل الدراسة.

لنخلص في خاتمة الدراسة للنتائج المتوصل إليها،والتوصيات المقترحة وآفاق الدراسة.

11-صعوبات البحث :

وكأي بحث علمي تعترضه صعوبات ومعوقات،فهنا تمثلت عند الباحث بداية في التردد حول إمكانية عدم توفر المعطيات والمعلومات الكافية لكتابات تتناول كل جوانب ظاهرة الجماعات المحلية وسياساتها العامة والخاصة المرتبطة بتحسين الجانب الإجتماعي،ونظرا للتوجه الحديث الذي إنتهجته عديد النظم فيما يتعلق بالإهتمام بالسياسات الرعائية و الإجتماعية لتحقيق رفاه المواطن،كان هذا حافزا مضاعفا على الاستمرار في البحث فيه،إلا أن هناك جملة من الصعوبات التي واجهت الدراسة الميدانية،ترجع للتداخل بين عهدتين إنتخابيتين في فترة 2010-2015 مما يعني وجود تباين جزئي في كل برنامج حزبي لكل عهدة هذا من جهة ونقص الإمداد بالمعلومة من قبل بيروقراطية الوصاية من جهة أخرى،رافعين شعار" إرجع مرة أخرى..."،ولكن هذه العراقيل لم ولا تنقص مستوى العزيمة نحو البحث وفهم موضوع الدراسة نظريا وميدانيا.